الطارئ في النحو

الدكتور
حميد عبد الحمزة عبيد
الفتلي
جامعة بغداد - كلية الاداب
قسم اللغة العربية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد النبي وآله وصحبه الميامين ومن اهتدى بهديهم الى يوم الدين.

وبعد فان العربية أرض صالحة لمن يريد ان يبذر فيها بذراً يجني من ورائه ثمراً يانعاً فهي أرض تؤتي أُكلها في كل حين وقد شرف الله هذه اللغة بأن جعل كتابهُ الكريم فيها وبعث في العرب نبياً من أنفسهم. وإن من اشرف علوم هذه اللغة وارفعها مقاماً علم النحو الذي ضبط قوانينها ووضع قواعدها، فجهد النحاة أنفسهم في تثبيت هذه القواعد وارساء أصولها، على أنهم لم يغلقوا باب البحث والاجتهاد امام الدارسين والباحثين بل ابقوه مفتوحاً لمن يريد أن يقول قولته في هذه القواعد، وتنبهت على بعض مايطرأ على هذه القواعد من تغييرات تدعو اليها دوافع صوتية أوصرفية واحياناً لهجية تخالف المشهور ممايمكن أن يضمه عنوان عام وهو الخروج على الاصل. فسجلت بعض مشاهداتي لهذه الظواهر وبدأت بدراستها ومعالجتها مردفاً ذلك ببعض التعليلات النحوية التي نص عليها النحاة لتكون منطلقاً لي في ذكر ما يطرأ على تلك القواعد من تغييرات، فجاء هذا البحث بعنوان "الطاريء في النحو العربي" متناولا ما يطرأ من تغييرات مما قد يقع في الاسماء والافعال وبعض الحروف، تاركاً ما يطرأ في مجالي الصوت

والصرف. أرجو من الله أن يسددني وان يمكنني من الاحاطة به فأنه خيرمسؤول وخير معين.

التعريف:

الطاريء مصطلح لغوي تأتى من طرأ الشيء يطرأ طرآناً مهموز حصل بغتةً فهو طاريء[١].

وسيكون هذا المصطلح اللغوي منطلقاً لما نريد أن نسجله في هذا البحث فان أشياءَ قد تطرأ على الاسم أو الفعل ليست منه بالاصالة فتغير حكمه وربما دلالته اذ يصير معرباً بعد ما كان مبنياً، وقد يكون مبنياً بعد ان كان معرباً، وقد يحرك بعد أن كان ساكناً، والعكس صحيح ، لما يطرأ على الاسم او الفعل من اشياء توجب ذلك لعلل متنوعة منها الصوتية ومنها الصرفية ومنها النحوية.

وسمى النحاة هذه الظاهرة بالعارض ايضاً، فالعارض هو المار على الطريق النادر وهو مشتق من العروض وهو الطروء وعدم الاصالة في الحركة أو الحرف[٢].

وفي ما يأتي عرض لامثلة طرأ عليها شيء حول حكمها.

القسم الاول ـ في الاسماء ـ

بناء الاسم المعرب:

معلوم أن الاصل في الاسماء الاعراب" وانما كان الاصل فيها الاعراب لاختصاصها بتعاقب معانٍ عليها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتفتقر في التمييز بينها الى الاعراب"[٣] وهذا مذهب البصريين وهو المختار.

وان من الاسماء ما هو مبني لعلة نص عليها النحاة وهي شبه الاسم بالحرف قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني[٤].

والاسم متمكن وغير متمكن ثم المتمكن على قسمين متمكن امكن ومتمكن غير أمكن، فالمتمكن أمكن هو الاسم المعرب المنصرف نحو زيد وبكر وعمرو وخالد فانه معرب بالحركات والتنوين ، نقول(جاء زيدٌ)

(رأيت زيداً)(مررت بزيدٍ). ولكن قد يطرأ عليه طاريء يجعله مبنياً لامر غير شبه الحرف ويندرج تحت هذا صور عديدة للاسم المبني.

العلم المنادى:

اذا نودي الاسم العلم المتمكن أمكن نحو زيد وبشر فانه يبنى على الضم اذا كان مفردا، وعلى الالف ان كان مثنى، وعلى الواو ان كان جمع سلامة لمذكر، نحو يازيدُ ويازيدان ويازيدون. فزيد مبني على الضم في محل نصب،وكذا زيدان مبني على الألف في محل نصب، وزيدون مثله مبني على الواو في محل نصب، فالاصل في هذه الاسماء ونظائرها الاعراب والتصرف لكن طرآن النداء عليها جعلها مبنية، وعلة البناء عندهم" إنّ النداء حال خطاب والمنادى مُخاطب فالقياس في قولك (يازيد) أن تقول ياأنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه اذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكني فيناديه بالمكني على الاصل فيقول ياانتَ"[٤].

فبناء الاسم العلم في حال نداءه طاريء عليه إذ الاصل فيه الاعراب وانما بني للعلة التي سلفت قبل قليل.

وقيل في علة بنائه غير ذلك إذ يرى سيبويه أنه بني لأنه نزل منزله الاصوات، (لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزله الاصوات نحو جوت وما اشبهه)[٦]

في حين يرى الكوفيون أنه باقٍ على اعرابه ولم يطرأ عليه مايجعله مبنياً وإنّ المنادى المفرد المعرفه مرفوع بغير تنوين[٧] على اصالته.

ويقال مثل ذلك على النكره المقصودة كقوله تعالى: ((قلنا يا نار كوني برداً وسلاماً))[٨] ونحو قولنا (يا رجلُ) فان كلا من نار ورجل اسمان معربان ولكنهما طرأ لهما ما يجعلهما مبنيين وهو النداء فالاصل فيهما الأعراب والبناء عارض عليهما.

فأنك إن سمعت بزيد ورجل تسلم بأنهما معربان لعدم شبهه الحرف وهي العلة التي تبنى الأسماء لأجلها عند البصريين ولكن متى جعلتهما مناديين فأنك تبنيهما، وهذا أمر طاريء عليهما، لذا فالأصل فيهما الإعراب وأما البناء فعارض طاريء.

بناء العلم المنادى على الفتح:

وقد يطرأ عليها شئ آخر غير ما ذكرنا فيما تقدم يجعلها مبنية على الفتح بسبب الاتباع كما عبر عن ذلك النحاة فان زيداً في نحو قولنا (يا زيدَ بنَ عمرو) يجوز فيه فتح آخر زيد اتباعاً لحركة ابن وانما يكون ذلك اذا وصف زيد بلفظة (ابن) مضافة الى علم (يا زيدَ بن عمرو) وهذا ما اختاره اكثر البصريين[٩].

واختار بعضهم الضم[١٠].

وانما صنع به ذلك بسبب التخفيف الذي يكون في الفتح، فالانتقال من ضم الى فتح فيه ثقل على اللسان والعرب تميل في لغتها الى التخفيف[١١] فالذي طرأ على هذا الاسم ليبنيه على الفتح وصفه بلفظة ابن وهي مفتوحة ولاجل الانسجام الصوتي فُتح المنادى، وهذا خارج على الاصل الذي وضع عليه المنادى طاريء فيه، قال الرضي:" وانما أختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظاً بفتحة[١٢]"

ففتح المنادى كان سببه الاتباع للفظة ابن، والغرض منه التخفيف، وفي هذا خروج آخر عن الاصل إذ أنّ فتح المنادى اتباعاً لما بعده والاصل أن يتبع الثاني الاول لا أن يتبع الاول الثاني، فبناء الاسم المتمكن طاريء وبناؤه على الفتح طاريء آخر وليس أصلاً له.

بناء اسم لا النافية للجنس:

لا النافية للجنس أصل وضعها" لنفي الاجناس النكرات متضمنة معنى(من) نحو(لا رجلَ) فالمراد نفي ذلك الجنس" [١٣]

والمنفي بها ثلاثة أقسام:"مفرد نحو لا رجلَ في الدار، ومضاف نحو لاصاحبَ بر ممقوت، وشبيه بالمضاف وهو العامل فيما بعده نحو لا كريماً أبوه حاضرٌ"[١٤]فان كان مفرداً بُني وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أعرب. فلفظة رجل في قولنا(لا رجل في الدار) معربة في الاصل إذ ليس فيها ما يقربها من الحرف فتبنى وانها تبقى كذلك إلا اذا طرأ عليها طاريء ومن ذلك وقوعها اسماً لـ(لا) النافيه للجنس كالمثال السابق.

وقد بحث النحاة في علة بناء اسم(لا) إن كان مفرداً نكرة، قال ابن الناظم وأبو حيان إنّ اسم (لا) المفرد النكرة يبنى لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر وقيل لتضمنه معنى من الجنسية[١٤].

وقال الانباري: " انما بنيت مع (لا) لان التقدير في قولك (لاجل في الدار) لا من رجل في الدار لأنه جواب قائل قال:(هل من رجل في الدار) فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى وانما بنيت على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فتحة لأنها أخفّ الحركات"[١٦].

في حين ذهب بعض النحاة كالزجاج والسيرافي والرماني والكوفيين الى أنه باقٍ على اعرابه ولم يطرأ عليه ما يجعله مبنياً[١٧].

اذاً فان الاسم المتمكن والمتمكن أمكن يكون الاعراب أصلاً فيه وهوالكثير ولا يبنى إلا لطاريء يقيده فيحوله عن اصله وهو الاعراب الى حالة جديدة وهي البناء.

بناء الاعداد المركبة:

لو تأملنا هذه الاسماء أعني أحد، وثلاثة وأربعة الى تسعة نلحظ انها معربة وانها اسماء متمكنة تمكناً أمكن فترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة مع التنوين، وكذا لفظة (عشر) فأنها معربة كذلك إذ لا موجب لبنائها ولكن إذا ضُمت اللفظتان الى بعضهما وتركبتا فانهما تبنيان علىالفتح بمعنى أن الاصالة فيهما الاعراب، لكن ثمة طارئاً طرأ عليهما فصيرهما اسمين مبنيين على الفتح فبناؤهما عارض ليس اصلاً فيهما.

وقد نظر العلماء في هذا التركيب وحاولوا ايجاد علة منطقية لبنائه فقالوا انما بُني لتضمنه معنى الحرف" لان الاصل في خمسة عشر على سبيل المثال هو خمسة وعشر كما نقول خمسة وعشرون، فبنى الصدر منهما لتنزله منزلة صدر الاسم، وأما بناء العجز فلتضمنه معنى الحرف فلما تركبا ذهبت الواو من اللفظ، وتضمن معناهما ثاني الجزأين فبني على الفتح"[١٨]واجمع النحاة على ذلك. فالبناء فيهما طاريء عليهما لا أصل فيهما.

بناء الاسماء المعددة:

ذهب البصريون الى أن الاعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال وذكروا علة عامة لبناء الاسماء وهي شبة الحرف ولكن قد يطرأ على بعض الاسماء شيء يجعلها مبنية لغير علة شبه الحرف كما هو الحال في الاسماء المعددة، وهي الاسماء المبنية لعدم موجب الاعراب أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهي الاسماء المعددة تعديداً نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي ألف باء تاء ثاء.... ونحو زيد بكر عمر.... والاصوات كنخ وهدع..... والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه، فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب، لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وإن كانت اصولاً للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعي[١].

فالاصل في الاسماء الاعراب متى كانت مركبة فان عرض لها أن تستعمل مفردة أدى ذلك الى عروض البناء فيها.

بناء الغايات على الضم:

قبلُ وبعدُ والجهات الست من الظروف التي تلازم الاضافة وهي معربة اذا أضيفت لفظاً ومعنىً كقولنا حضرت قبل الظهر وبعد العصر. وكذا إذا حذف المضاف اليه ونوي لفظه كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولىً قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف

وكذا فانها معربة اذا قطعت عن الاضافة لفظاً ومعنىً، فتصير اسماً نكرةً منصوباً على الظرفية والتنوين فيها تنوين تنكير كقولنا (جئتك من قبلٍ ومن بعدٍ) قال الشاعر:

فساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً أكاد أغصُّ بالماءِ الفراتِ

هذا هو الاصل في هاتين اللفظتين ونظائرهما ولكن قد يعرض لهما ما يحولهما الى اسمين مبنيين على الضم وذلك اذا قطعتا عن الاضافة لفظاً ونوي معناهما كقوله تعالى:

"لله الامرُ من قبلُ ومن بعدُ"[٢] ببناء قبل وبعد على الضم وهي القراءة المشهورة. وهذا البناء ليس متأصلاً فيها بل دفع اليه عارض وهو القطع عن الاضافة.

ويرى سيبويه انما بنيت غير وقبل وبعد لانها حين قطعت عن الاضافة اصبحت لاتمكن فشبهت بالاصوات وهل وبل[٢١].

ويرى غيره أن هذه الظروف اذا قطعت عن الاضافة ونوي معناها بُنيت، والسبب ان لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الابهام[٢٢].

اذا فهذان الظرفان يكونان مضافين أبداً فيعربان، فان طرأ عليهما ما يغير ذلك بُنيا، يقول ابن يعيش إن هذه الاسماء "كان حقها الاضافة فلما حذف ما أضيفت اليه مع ارادته وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبني لا يستحق الاعراب"[٢٣]فهذه الاسماء معربة والذي أدى الى بنائها طرآن القطع عن الاضافة وهو القليل فيها.

المعرب من الاسماء

اعراب اسماء الاصوات:

اسماء الاصوات كلها مبنية وعلة بنائها "شبهها بالحرف المهمل في وقوعها غير عاملة ولا معمولة"[٢٤]

وذكر الرضي علة أخرى لبناء اسماء الاصوات لكنه ذكر انها قد يطرأ عليها طاريء يجعلها معربة قال:" وانما بنيت اسماء الاصوات، لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظوراً فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ،واذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كآهاً منك مثل(افّ لكما) واذا قُصدت الفاظها لا معانيها، قال جهم بن العباس:

تردُّ بحيهلٍ وعاجٍ وانما من العاج والحيهل جُنّ جنونها

وتقول: زجرته بهيدٍ وهيد، هذا كما تقول في كلمات المُنيه اذا قصدت الفاظها:

ليت شعري واين مني ليتُ إن ليتاً وإن لواً عناءُ[٢٥].

فالمتحصل من كلامه إن هذه الاسماء مبنية اذا كانت مفردة وقد يعرض لها الاعراب بسبب التركيب أو مراعاةِ الفاظها لا معانيها.

صرف الممنوع من الصرف:

من الواضح أن الاسماء تمنع من الصرف اذا اجتمع على الاسم علتان فاكثر من علل المنع، أو اذا توافرت فيه علة تقوم مقام علتين، فيرفع بالضمه من غير تنوين وينصب ويجر بالفتحة من دون تنوين ايضاً، إذ الصرف هو التنوين.

ولكن قد يطرأ على الاسم طارئ يكون الاسم بموجبه منصرفاً وإن كان فيه من العلل ما يوجب منعه من الصرف وهذا خروج عن الاصل اذ الاصل منعه لتتوحد القواعد وتأتلف قياسات النحويين في ذلك. فمنعه اصل وصرفه خروج عن ذلك الاصل طاريء عليه دعت اليه اسباب لفظيه جديده منها.

١- **اذا تلبس ذلك الاسم بالألف واللام أو اضيف** نحو الاحمد فان هذا الاسم ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ولما دخله الالف واللام صرف نقول(هذا أحمدُ) و(رأيت أحمدَ) و(مررتُ بأحمدَ) بالمنع، فاذا جاء معه الألف واللام قيل هذا الأحمدُ، ورأيتُ الاحمدَ بالفتح ومررتُ بالأحمدِ بالكسر بصرفه، كما نقول (مررت باحمدِكم) و(بأسودِكم) وبيّن النحاة العلة في ذلك، قال المبرد:" وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولاماً أو أضفته إنخفض في موضع الخفض، لانها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالافعال، فلما أضيفت وادخل عليها الألف واللام باينت الافعال وذهب شبهها بها إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل فرجعت الى الاسمية الخالصة وذلك قولك: مررت بالاحمرِ يافتى ومررتُ بأسودِكم"[٢٦].

وهذا ما يعرف بالرد الى الاصلَ فان الألف واللام والاضافة رَدّا الأسم الى اصلهِ وهو الصرف، فالاسم طرأ عليه تاره شيء منعه من الصرف حتى شاع بين الاسماء منعه وصارالمنع سجية فيه ثم عاد ليطرأ عليه شيء آخر يصرفه ويرده الى أصلهِ وهو الألف واللام والاضافة.

٢- **الضرورة:** يقول الفقهاء:" الضرورات تبيح المحضورات" وهذا مبدأ فقهي التزم به الفقهاء، قال تعالى:" فأما من اضطُر غيرباغٍ ولا عادٍ فلا إثمَ عليه"[٢٧]ومنه انتقل هذا الأصل الفقهي الى النحو فأصبحت الضرورة من علل النحو والصرف وصارت تعني الخروج على المألوف من القواعد في الشعر أملته على الناظمين ضرورات الوزن ومقتضيات الايقاع والنغم فاجازه العروضيون للشعراء دون الناثرين[٢٨].

فان الشاعر إذا اضطر صرف الاسم الممنوع من الصرف لاستقامة وزن أو وحدة قافيه، فالاصل أن يكون الاسم ممنوعاً من الصرف ولكن طرأ عليه سبب غيّر وجهته فصرفه وهذا كثير جداً في الشعر نكتفي بايراد امثلة قليلة لتثبيت هذه القاعدة حسب، من ذلك قول **عمارة بن عقيل:**

ما إن يزال ببغدادٍ يزاحمنا على البراذينِ أمثال البراذين
أعطاهم الله أموالاً ومنزلـةً عند الملوك بلا عقلٍ ولا دينِ

وقول **امريء القيس:**

ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنّك مرجلِ

وقول **آخر:**

فماذا على مَنْ شمَّ تربةَ أحمدٍ ألا يشمَ مدى الزمانِ غواليـا
صُبت عليّ مصائبٌ لو أنهـا صُبت على الايامِ صرنَّ لياليا

(فبغداد وعنيزة وأحمد ومصائب) ممنوعات من الصرف وقد صار ذلك فيهن كالاصل ولكن عرض لهذه الاسماء شيء جعلها مصروفة، ذلك بسبب استقامة الوزن وهو ما يدعى بالضرورة.

وقد يكون عكس ذلك بأن يمنع الاسم من الصرف لا لعلة من العلل التي قررها النحاة وانما بسبب الضرورة أيضاً وهذا قليل منه قول عباس بن مرداس:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع

إذ منع صرف(مرداس)وليس فيه سوى العلمية، ومن ذلك أيضا قول **الاخطل التغلبي:**

طلبَ الارزاقَ بالكتائبِ إذ هَوَت بشبيبَ غائلة النفوسِ غَدور

فانه منع(شبيب) من الصرف مع أنه ليس فيه الاسبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك **قول دوسر القريعي:**

وقائلةٍ ما بال دوسرَ بعدنا صحا قلبُه عن آل ليلى وعن هندِ

٣- **الانسجام الصوتي:** وقد ينصرف الممنوع من الصرف لا لعامل لفظي ولا لسبب من أسباب الضرورة ونحوها وإنما يكون ذلك لدافع خارجي ليس له علاقة بحكم نحوي ولا صرفي سماه النحاة الانسجام الصوتي أو التناسب الصوتي، فانّ العرب ميّالون للمحافظة على الجرس الموسيقي والتناغم بين الألفاظ ما وجدوا الى ذلك سبيلا، فادى هذا المبدأ الى أنهم

يخرجون عن المألوف من القواعد ومنها صرف غير المنصرف طلباً لذلك الامر كقراءة مَنْ قرأ قوله تعالى:" إنّا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالاً وسعيرا"[٢٩]وذلك بفتح (سلاسل) مع التنوين وهي قراءة أبي بكر والكسائي وهشام وأبي جعفر أيضاً وقرأ الباقون بالفتح من غير تنوين لان (فعالل) لا تنصرف[٣٠].

ومنه قراءة الاعمش" ولا تذرُنَّ وداً ولا سواعاً ولا يغوثاً ويعوقاً"[٣١] بصرف يعوق ويغوث والجمهور على المنع لوزن الفعل والتعريف وهذا هو الأصل فيه وانما صرف طلباً للتناسب بين الألفاظ فمنعه كالاصل فيه والصرف طاريء عليه.

جر ما أصله الرفع:

الفاعل: حكم الفاعل الرفع أبداً لانه العمدة في الكلام كما هو الحال في نائبه وفي المبتدأ وفي الخبر، وهذا هو الاصل في هذه الاشياء، ولكن قد تُجر هذه الاسماء إذا عرض لها عارض بأن تدخل عليها حروف الجر الزائدة وانهم اختلفوا في علة رفعه قال أبو حيان:"اختلف النحاة في الرفع للفاعل فقيل الرفع له شبهه بالمبتدأوقيل ارتفع بكونه فاعلا في المعنى وهو مذهب خلف وقيل ارتفع باسناد الفعل اليه، وقيل ارتفع بالمسند اليه فعلاً كان أو اسماً وهو الصحيح"[٣٢].

وقيل إنه" يكون مرفوعاً باسناد الفعل اليه واعطي الرفع لانه أشرف الاشياء، والرفع أشرف الحركات"[٣٣].

فالاصل في الفاعل ان يكون مرفوعاً لفظاً وحكماً لكن قد يعتري لفظة التغيير فيتحول الى الجر بسبب ما يطرأ عليه من عامل يجره لفظاً ويبقى على رفعه حكماً وذلك حرف الجر(من) بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه وأن يكون الفاعل نكرة لا معرفة وهو مذهب جمهور البصريين كقوله تعالى: " ما جاءنا من بشير ولا نذير"[٣٤]وقوله تعالى:" ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة أيام وما مسّنا من لُغوب"[٣٥].

فجر الفاعل في الآيتين الكريمتين لفظاً وهذا أمر طاريء عليه غير أصل فيه، وقل مثل ذلك على فاعل فعل التعجب في قولهم(أكرِم بزيد) إذ جُرّ الفاعل بالباء الزائدة وفي فعل التعجب(كفى) كقوله تعالى: " وكفى بالله

شيداً"[٣٦]فالباء زائدة ولفظ الجلالة فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً فجره خلاف ما وضع له لدخول عامل الجر الزائد عليه.

المبتدأ:

المبتدأ مرفوع أبداً لفظاً وحكماً وقد يكون مجروراً إذا دخلت عليه العوامل اللفظية الجارة المزيدة فيجر لفظاً ويبقى على حكمه فالاصل الرفع. واما الجر فهو طاريء عليه عارض فيه من ذلك قوله تعالى:" يوم نقول لجهنم هل امتلأتِ وتقول هل من مزيد"[٣٧]فـ(مزيد) مجرور لفظاً بمن مرفوع محلاً مبتدأ خبره محذوف أي هل هناك مزيد. وكقوله تعالى:" وكم أهلكنا قبلهم من قرنٍ هم أشد منهم بطشاً فنقبوا في البلاد هل من محيص"[٣٨] (محيص) مجرور لفظاً بمن الزائدة مرفوع محلاً مبتدأ. وكقوله تعالى:" قالوا ربنا أمتنا اثنتين واحييتنا اثنتين فاعترفنا بذنوبنا فهل الى خروج من سبيل"[٣٩]. وكقولهم (بحسبك درهم" فان المبتدأ في جميع ما مر مجرور لفظاً مرفوع محلاً وهذا ليس أصلاً فيه إذ الأصل فيه الرفع لفظاً وحكماً ويقال في نائب الفاعل وفي الخبر مثل ذلك.

وقد يجر الاسم الواقع مبتدأً أو خبراً من غير أن يدخله عامل جر مزيد وانما لشيء آخر وهو الحكاية فانه يجوز أن يحكى العلم الواقع مبتدءاً أو خبراً إن لم يتقدم عليه عاطف فتقول لمن قال: (مررتُ بزيدٍ) (مَن زيدٍ) فتحكي في العلم المذكور بعد(مَن) ما للعلم المذكور قبلها. فـ (مَن) اسم استفهام وهو مبتدأ أو خبر وزيد مبتدأ أو خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وهي الكسر فالاصل فيه الضم والكسرة طارئة عليه متى زال سببها زالت وعاد الاسم الى حركته الاصلية وهي الضم، على أن هذا الاسم قد ينصب للسبب نفسه وذلك إذا سبقه علم منصوب وأُريد حكاية ذلك العلم فتقول لمن قال (رأيت زيداً)(مَن زيداَ) ينصب زيد على الحكاية.

جر تابع المرفوع:

النعت تابع مشارك لمتبوعه في الاعراب وفي غيره فلا يقع مجروراً والمنعوت مرفوع ولكن خرج العرب عن هذا الأصل فجروا النعت مع كون المنعوت مرفوعاً وهذا الجر طاريء عليه ليس متأصلاً فيه وذلك في قولهم" هذا جُحر ضبٍ خربٍ) فخرب وقعت نعتاً للخبر(جحر ضب) المرفوع ولكن

لفظة(خرب) جاءت بالجر وحين رأى النحاة ذلك حاولوا ايجاد تعليل ينسجم وقواعدهم التي قرروها وتعددت في ذلك اقوالهم واشهر ما قيل في ذلك إنه جر للاتباع، فان لفظة (ضب) مجرورة بالاضافة فجرت لفظة (خرب) لا لشيء إلا للانسجام الموسيقي بين اللفظتين وهو ما يسمى بالاتباع الحركي وهو" تأثرالصوائت القصيرة بعضها ببعض إذ يحدث أن يتجاور أو يتقارب صائتان فيصيران في كلمة أو كلمتين فيتأثر أحدهما بالاخر ويبدل الى جنسه ويؤدي ذلك الى انسجام في الاصوات وهذا الانسجام يؤدي الى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي عند الكلام، وهذا الضرب من التأثر قد يكون تأثراً رجعياً أو تقدمياً"(٤١).

فجر لفظة(خرب) جاءت للانسجام الصوتي والاقتصار في الجهد العضلي قال ابن هشام:" إن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم(هذا جحر ضب خرب) بالجر والاكثر الرفع(٤٢).

وحمله بعضهم على الاصل فلا خروج ولا مخالفة لقواعد النحو وأوله بقوله(هذا جحر ضب خربٍ جحره) بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خربٍ لكونه مرفوعاً لقيامه مقام المضاف(٤٢).

ومنه قول الشاعر: - كأن نسج العنكبوت المرمَلِ - وانما صوابه المرملا(٤٣).

وهذا غير مطرّد انما هو محصور في امثلة محدودة هذا منها.

ومن صور الاتباع التي تتغير بنية اللفظ لأجلها(الغدايا والعشايا) .

اذا قرنوا بينهما فجاؤا بكلمة الغدايا لموازنة العشايا فان افردوا الغدايا ردوها الى أصلها فقالوا الغدوات(٤٤).

اذن فوزن فعالى طاريء على هذه اللفظة فالاصل أن يكون وزنها فعَلات والذي سوغ له الاتباع الصوتي بين اللفظتين اذا قرنتا.

جر ما أصله النصب

المفعول به والتمييز وخبر ليس والمشبهات بها كلها من المنصوبات لكنها قد تجرلفظاً إذا طرأ عليها ما يعمل فيها الجر كالحروف المزيدة بشروط نص النحاة عليها من ذلك قوله تعالى:" فارجع البصر هل ترى من فطور"(٤٤)فـ(فطور) مفعول به وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً وفُعِل به

ذلك لدخول من المزيدة عليه ومتى سقطت عاد الى نصبه إذ النصب اصل فيه والجر عارض طاريء عليه.

وأما التمييز فيجوز جره إذا باشرته من المزيده إلانوعين : تمييز العدد، وما هوفاعل في المعنى كقولهم لله درك من فارسٍ أو ما احسن زيداً من رجلٍ وقول الشاعر:

ياحبذا جبل الريان من جبلٍ وحبذا ساكن الريانِ مَن كانا

ففارس ورجل وجبل تمييز مجرور لفظا منصوب محلاً فبقي على اصلهِ في الحكم وإن كانت صورة اللفظ الجر.

وكذا خبر ليس والمشبهات بها وخبر كان قليلاً، فيجوز جر الخبر بالياء المزيده على أن يبقى على حكمه وهو النصب، قال تعالى:" أليس الله بكافٍ عبده"[٤٦]وقوله تعالى:" أليس الله باحكم الحاكمين"[٤٧]وقوله تعالى:" لست عليهم بمصيطر"[٤٨]وقوله" ما أنت عليهم بوكيل"[٤٩]وقوله" وما ربك بظلامٍ للعبيد"[٥٠].

وسمعَ زيادتها في خبر(لا) العاملة عمل ليس كقول سواد بن قارب:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية بلم كقول عمرو الازدي:

وإن مدت الايدي الى الزاد لم أكن باعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

فالخبر في جميع ما تقدم كان حقه النصب ولكن لما جيء بالباء التي يراد بها توكيد النفي جر لفظا وبقي على نصبه محلاً ومتى زال تأثير هذه الباء عاد الى صورته الاصلية، فالنصب أصلٌ والجر طاريء عليه.

هذا وقد بقي في المسألة صور أخرى لطرآن الجر على الخبر كخبر إنّ وخبر ليت وغير ذلك مما لا تسعة صفحات هذا البحث الذي توخينا فيه الايجاز .

القسم الثاني - في الافعال

الفعل الماضي:

أ- بناؤه على السكون

الاصل في الاسم الاعراب كما قدمنا وما جاء منه مبنياً فخلاف الاصل، كما أن الاصل في الافعال والحروف البناء.

والفعل الماضي مبني أبداً ويكون بناؤه على الفتح اذا لم يتصل به سوى ألف الاثنين وتاء التأنيث " وانما بني على حركة فلشبهه بالمعرب، اعني المضارع في وقوعه صفةً وصلة وشرطاً وحالاً، ونحو ذلك فكان له بذلك مزية على الامر وانما خص بالفتحة طلباً للخفة"[٢]٥.

ولكن قد يتغير هذاالاصل فينبني على السكون اذا اتصل به ضمير الرفع كتاء الفاعل أو نون الاناث أو ضمير(نا) لجماعة المتكلمين.

ونص ابن هشام على أن " السكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة"[٢]٥.

ويفهم من نص ابن هشام حقيقتان:

الاولى: أن الفتح أصل في الفعل الماضي والسكون طاريء عليه وانما جرى ذلك فيه لعلة صوتية وهي التخفيف وهي من العلل التي تجرى على ألسنة النحاة كثيراً. فأنهم لما وجدوا الفعل الماضي فيه ثلاث حركات انضافت لها حركة الضمير فاصبحت أربع حركات وهم يكرهون ذلك ويعتاص على لسانهم لذا لجأوا الى تسكين آخر الفعل تيسيراً للنطق به وهذا ما ذكره ابن هشام في نصه السابق.

والحقيقة الثانية: نص ابن هشام على أن السكون عارض على الفعل وليس أصلاً فيه وهذا يدل على أن مصطلح الطاريء أو العارض معروف لدى النحاة شائع بينهم، فالفتح أصل ذهب به طرآن السكون بسبب اتصال ضمائر الرفع بالفعل.

ب- بناؤه على الضم

أما بناؤه على الضم فهو عارض فيه كذلك خارج على الاصل الذي وضع بناء هذا الفعل عليه، وانه يبنى على الضم اذا أسند الى واو الجماعة فالفعل(كتب) على سبيل المثال مبني على الفتح فان اسند الى هذه الواو ضم ما قبل الواو للانسجام الصوتي معها فالضمة طارئة على هذا الفعل دعت اليها علة صوتية وهي الاتباع لصوت الواو، كما عبر عنها ابن هشام قال:" كذلك ضمة (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو"[٢]٥

وانهم تمسكوا بهذه القاعدة حتى في حال حذف آخر الفعل فهم يقولون في اعراب كل فعل ماضٍ معتل الاخر بالالف مسند الى واو الجماعة نحو

رأوا ورموا وسعوا أنه فعل مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة منع ظهورها التعذر والواو فاعل.

بناء الفعل المضارع

ذكر العلماء أن الفعل المضارع معرب وانما أعرب" لشبهه بالاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء"[٤٥]

وقال ابن هشام:" وانما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم ولهذا أعرب"[٤٥]

ولكن قد يطرأ عليه طاريء يصيرهُ مبنياً وذلك إذا باشرته نون التوكيد أو نون الاناث فيبنى على الفتح مع الأولى وعلى السكون مع الثانية، فان أُريد توكيد المضارع وتقوية مدلوله أُكدّ بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة وعندئذ يبنى على الفتح اذا باشرته تلك النون نحو قوله تعالى :" وتالله لأكيدنّ اصنامكم"[٢١]وقوله" لنسفعاً بالناصية"[٤٥]

فان الفعل والحالة هذه مبني على الفتح فان لم تباشره النون وذلك في الامثلة الخمسة لم يبنَ على أشهر الاقوال اذن فالبناء في الفعل المضارع طاريء عليه ليس أصلاً فيه لأن الاصل اعرابه، وقد عُلل بناؤه بتعليلات مختلفة قال ابن الناظم:" إن اتصل به نون التوكيد بني على الفتح نحو لاتفعلنّ لانه تركب مع النون تركيب خمسة عشر فبني بناءه، ولهذا لو حال بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة نحو هل تضربانِّ؟ وهل تضربُنّ؟ وهل تضرِبنَّ؟ لم يحكم عليه بالبناء لتعذر الحكم عليه بالتركيب إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها شيئاً واحداً"[٤٥].

وكذلك يبنى المضارع على السكون اذا اتصلت به نون الاناث بناءاً عارضاً وانما بُنيَ حملا له على الماضي اذا اتصل به ضمير الرفع[٤٥].

والحاصل فان الاصل في المضارع الاعراب واما بناؤه على الفتح أو السكون فعارض عليه.

النقل وحذف الحركة لسبب غير اعرابي:

الاصل في الفعل المضارع الصحيح الآخر اذا جزم أن تكون علامة الجزم السكون، اتصل به ضمير أم لم يتصل نحو قولنا" لم اضربْ زيداً ولم اكلمْه" بتسكين الباء والميم، ولكن قد يطرأ على هذا الفعل أمر يؤدي به الى

أن يكون آخره محركاً لاساكناً وذلك بنقل حركة الضمير اليه وتسكين ذلك الضمير، كقول الشاعر:

عجبت والدهرُ كثيرٌ عجبُه من عنزيٍّ سبني لم أضربُه

فضمة الباء منقولة من الهاء وإلا فهي ساكنة لأن الفعل مجزوم والضمة هنا ليست ذات دلالة على معنى ولا يقاس أمرها على ضمه المضارع الاعرابية وهذه الضمة عارضة ليست أصلاً فيه.

ومن صور هذا النقل على رأي بعض النحاة قول الشاعر:

من أي يوميّ من الموت أفرْ أيومَ لم يُقدَرَ أم يوم قُدِر

فذهب بعض النحاة الى أن فتحة الراء في(يقدر) نقلت عن همزة(أم) فالفتحة طارئة لان الفعل مجزوم بالسكون().

في حين ذهب بعضهم الى أن الفعل منصوب أصالة لأن (لم) تعمل النصب في بعض اللغات أغتراراً بقراءة بعض السلف " ألم نشرحَ لك صدرك"() بفتح الحاء وهو عند بعضهم محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح ما قبلها ثم حذفت ونويت"().

عدم دلالة ليس على الحدث:

إن الطاريء لا يتعلق بما يعرض للاسم أو الفعل من تغييرات لفظية من جهة الاعراب أو البناء واختلاف علامتها كما مرّ من عرضنا لبعض صور ذلك في الصفحات التي مرت. ولكن قد يتعلق بالمعنى ايضاً إذ قد يطرأ على الفعل شيء يحول دلالته ويغير معناه كالذي جرى لـ(ليس) فقد اختلف النحاة فيها هل هي اسم أو حرف، فمن قال انها حرف يستدل بدليلين:

الاول: انها تدل على النفي وهو معنى يؤديه الحرف لا الفعل كالحرفين (ما ولا) وغيرهما من حروف النفي.

والدليل الثاني: انها خالفت سنن الافعال عامة لأن الافعال مشتقة من المصادر كما ذهب الى ذلك البصريون، وانها تدل على الحدث و(ليس) ليست مشتقة من مصدر ولا دالة على الحدث أصلاً، فأن مجمل الافعال الماضية تدل على الزمن الماضي بلفظها و(ليس) تدل على نفي الخبر في الزمن الحاضر إلا إذا وجدت قرينة تصرفه الى الماضي أو المستقبل.

فاذا قلنا(ليس ضربَ زيدُ غلامَه" فليس اداة نفي واسمها ضمير شأن محذوف وجملة الفعل الماضي (ضرب زيد) في محل نصب خبرها. وهنا

قرينة صرفت دلالتها الى الماضي، وقوله تعالى:" ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم"[٦٢]آشتمل على قرينة تصرفه الى المستقبل على أن من النحاة من ذهب الى انها فعل لقبولها علاماته كتاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل ونون الاناث.

اما عدم دلالتها على الحدث" ليس هو بأصل الوضع ولكنه طاريء عليها عارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنّما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة وهي من هذه الجهة دالة عليه فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطاريء فيمنعها"[٦٤]

فالاصل دلالة ليس على الحدث كسائر الافعال، وعدم الدلالة أمر طاريء عليها عارض لها في حين ذهب بعض النحاة الى دلالتها عليه كسائر الافعال.

تحريك الساكن لالتقاءالساكنين:

الاصل في تاء التأنيث إذا لحقت الفعل الماضي أن تكون ساكنه نحو(ضربتْ هند غلامها) ولكن قد يصير هذا السكون حركة فيكسر التاء اذا تلاه حرف ساكن. وعلل النحاة هذه الكسرة بان قالوا: وكُسِر بسبب التقاء الساكنين.

فالتقاء الساكنين علة في جعل السكون حركة وإن هذه الحركة كسرة، وهذا عارض في هذا الضمير طاريء عليه، لأن الاصل فيه السكون والكسرة تالية له، وإن من خصائص العربية عدم التقاء حرفين ساكنين فيها سواء أكانا في كلمة واحدة أم في كلمتين.

فاذا تلا الفعل الماضي الذي فيه التاء حرف ساكن كسر تاء التأنيث نحو قوله تعالى: " قالتِ آلآن حصحص الحق"[٦٥]وقولنا: (قالتِ آمرأةُ) ويقاس عليه كل ساكن وقع بعده همزة وصل كفعل الامر الصحيح الاخر كقوله تعالى:" قلِ آللهم فاطر السموات والارض"[٦٦]وقوله تعلى:" ومَنْ يضللِ اللهُ فماله من هاد"[٦٧]

فكسرت تاء التأنيث وكذا فعل الامر والفعل المضارع المجزوم لأنَّ الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين على أن هذا طاريء على هذه الافعال متى انتفت الحاجة اليه عاد الى حركته الاصلية وهي السكون.

ويقال مثل ذلك في الحرف كقوله تعالى:" أنْ اشكر لي ولوالديك اليّ المصير"[٦٩] وقوله:

"وأنْ اعبدوني هذا صراط مستقيم"[٧٠] بكسر أن في الايتين وأن الاصل فيها السكون وكسرت عرضاً بسبب التقاء الساكنين أو كقوله تعالى:"وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله"[٧١] بكسر (إذِ). على أن الحركة قد تكون فتحة احياناً كحركة من الجارة اذا تلاها ساكن كقوله تعالى:" منَ المسجد الحرام الى المسجد الاقصى"[٧٢] فالفتحة في (من) ليست اصلية لان الاصل في الحرف البناء على السكون وانما فتحت هذه النون كراهة توالي كسرتين.

وكذا في المضارع المضموم العين المجزوم المقترن بهاء الغائبة نحو لم يردَّها وفي أمره المضموم العين نحو رُدَّها، وكل هذا طاريء في هذه الاشياء.

وقد تكون الحركة ضمة وذلك في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم نحو "كُتِبَ عليكم الصيام"[٧٣] وقوله تعالى:" الهكُم التكاثر"[٧٤] وقوله تعالى:" ألا أنهم هم السفهاء"[٧٥] وقوله تعالى:" لهم البشرى في الحياة الدّنيا وفي الاخرة"[٧٦].

كانت تلك ابرز الصور التي توصل اليها الباحث في مسألة الطاريء في النحو العربي ولا أدعي أني احصيتها كلها لأن الموضوع متداخل بين علوم العربية النحو والصرف والصوت وكذا الدلالة وانما هي محاولة للوقوف على بعضها التي تخص النحو حسب، ولم اتناول في هذا البحث كثيراً من الظواهر الصرفية والصوتية فان ذلك له ميدانه الخاص مما لا تستوعبه هذه العجالة، آملاً أن يكون جهدي المتواضع هذا مقبولاً لدى القراء الكرام والدارسين إذ لا أبتغي من وراء ذلك إلا خدمة العربية وعلومها وارجو أن يكون هذا البحث معَيناً لمن يريد الوقوف على هذا الموضوع ولملمة شتاته المتناثرة في بطون مصنفات النحو والصرف فضلاً عن مصنفات اللغة الأخرى ودراسته دراسة مستفيضة، وان هذا الموضوع مثل ما هو واضح من عرضي بعض صوره التي مرت له علاقة بموضوع العلة لذا رأيت من المناسب أن اذكر بعض التعليلات للظواهر التي وقفت عندها كما تبين من سابق الصفحات.

وختاماً اللهَ أسأل أن يوفقني لخدمة العربية وأن يجعل جهدي هذا خالصاً لوجهه الكريم فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم" أحب العربية لثلاث لآني عربي ولأن القرآن عربي ولأن لغة أهل الجنة عربية".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد وآله وصحبه المنتجبين وسلم تسليماً.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تح. د. شعبان اسماعيل، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٧م
- اسرار العربية، الامام أبي البركات عبد الرحمن محمد بن سعيد الانباري تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة التراث، دمشق ١٩٥٧م

- الاصول في النحو، لابي بكر بن سهل بن السراج، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
- الانصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبي البركات الانباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريه، صيدا- بيروت ١٩٨٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،لابن أم قاسم المرادي، تح عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الازهرية (د.ت)
- جواهر الادب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأربلي، شرح وتحقيق:حامد أحمد نيل، مطبعة السعادة ١٩٨٣م
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، لابي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، تح:د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ٢٠٠٢
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب للطباعة والنشر (د.ت)
- شرح ألفية ابن مالك ،بدر الين محمد بن جمال الدين ابن مالك صاحب الألفية تح: د. عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت (د.ط) (د.ت)
- شرح كافية ابن الحاجب للامام رضي الدين الاستربادي النحوي شرح وتحقيق:د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٠م
- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت(د.ت)
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الاشبيلي، نح: السيد ابراهيم محمد، دار الاندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠م
- العضديات، لابي علي الفارسي، نسخة مصوره (د.ط) (د.ت)
- العلة الصرفية وموقعها من الدرس اللغوي الحديث، عبد الكريم محمود القيسي اطروحة دكتواره، كلية الاداب، جامعة بغداد ٢٠٠٠م
- علل النحو، لابن الوراق أبي الحسن محمد بن عبد الله، تح:د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ م
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، مطبعة السعادة، مصر(د.ت)
- كتاب سيبويه، ابو بشر عثمان بن قنبر، تح:عبد السلام محمد هارون ط٢، مكتبة الخالجي، القاهرة ١٩٨٣م
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني تح: د.هادي عطية مطر، بغداد ١٩٨٤ م
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبدة الراجحي ١٩٦٩ دار المعارف بمصر.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي/العلامة محمد بن علي المقري الفيومي، ط٣ ، المطبعة الاميرية في مصر.
- معاني النحو،د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٣م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان ١٩٨٥م
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات ذوي القربى ٢ ايران ١٤٢٣
- المغني في النحو- تقي الدين ابن فلاح اليمني النحوي، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٩م
- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين ابن هشام الانصاري، تح : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الافغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ١٣٧٨
- المقتضب، لابي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب –بيروت
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لابي حيان النحوي الاندلسي، تح: سدني جليزر- نيوهافن- المطبعة الامريكية ١٩٤٧م

الهوامش

١- القاموس المحيط مادة (طرأ) والمصباح مادة طرو ١٩/٢
٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٥
٣- شرح ابن طولون ١/ ٥٧

٤- شرح ابن عقيل ١/ ٣٢
٥- شرح المفصل ١/ ١٢٩
٦- الكتاب ١٨٥/٢ وينظر توضيح المقاصد ٢/ ٢٧٨
٧- ينظر الانصاف ١/ ٣٢٣
٨- الأنبياء ٦٩
٩- شرح ابن طولون ١١٥/٢
١٠- ينظر المقتضب ٢٣١/٤
١١- وذلك اعتماداً على أصل أصلوه بأن الكسرة أثقل الحركات تليها الضمة فالفتحة فالسكون.
١٢- شرح الكافية للرضي ٣٣٧/١
١٣- جواهر الادب ٢٨٦-٢٨٧
١٤- معاني النحو ٣٣٨/١
١٥- ينظر شرح ابن الناظم ١٨٦،ومنهج السالك٨٧
١٦- اسرار العربية ٢٤٦
١٧- ينظر المغني في النحو لابن فلاح اليمني ٢٤٣/٣
١٨- ينظر على سبيل المثال المقتضب ٢٩/٤ والاصول لابن السراج١٤٠/٢، والعضديات للفارسي ٢٥٩ وشرح ابن الناظم ٧٣٢
١٩- ينظر شرح الرضي على الكافية ٦٥،٥٣/١
٢٠- الروم (٤)
٢١- ينظر الكتاب ٢٨٦/٣
٢٢- ينظر توضح المقاصد ٢٦٧/٢
٢٣- شرح المفصل ٨٦/٤
٢٤- شرح ابن طولون ١٦٤/٢
٢٥- شرح الرضي على الكافية ٦٥/٢
٢٦ - المقتضب ٣١٣/٣
٢٧ - البقرة١٧٣
٢٨ - ينظر ضرائر الشعر ١٣ والعلة الصرفية ٦٨
٢٩ - الانسان (٤).
٣٠ - ينظر على سبيل المثال حجة القراءات٧٣٧،اتحاف فضلاء البشر ٤٢٨
٣١ - نوح ٢٣
٣٢ - منهج السالك ١٠٣

٣٣ - كشف المشكل في النحو ٢٩٤ وينظر علل النحو ٢١١
٣٤ - المائدة ١٩
٣٥ - ق ٣٨
٣٦ - الفتح ٢٨
٣٧ - ق ٣٠
٣٨ - قـ ٣٦
٣٩ - غافر ١١
٤٠ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٤٣
٤١ -ينظر مغني اللبيب ٦٨٢/٢
٤٢ - ينظر شرح الرضي ٣٢٨/٢
٤٣ - معاني النحو ٢٨/١
٤٤ - معاني النحو ٢٨/١
٤٥ - الملك ٣
٤٦ - الزمر ٣٦
٤٧ - التين ٨
٤٨ - الغاشية ٢٢
٤٩ - الانعام ١٠٧
٥٠ - فصلت ٤٦
٥١ - توضح المقاصد للمرادي ٥٨/١
٥٢ - اوضح المسالك ٣٦/١
٥٣ - اوضح المسالك ٣٦/١
٥٤ - توضيح المقاصد ٥٥/١
٥٥ - اوضح المسالك ٢٧/١
٥٦ - الانبياء ٥٧
٥٧ - العلق ١٥
٥٨- شرح ابن الناظم ٦٢٦ وينظر توضيح المقاصد ٦٠/١
٥٩ - ينظر شرح المفصل ١٠/٧
٦٠ - ينظر الخصائص ٩٤/٢-٩٥ ومعاني النحو ٢٩/١
٦١ - الانشراح (١)
٦٢ - ينظر توضح المقاصد ٢٣٩/٤
٦٣ - هود ٨

٦٤ - منحة الجليل ٢٤٥/١
٦٥ - يوسف ٥١
٦٦ - الزمر ٤٦
٦٧ - الرعد ٣٣
٦٨ - لقمان ١٤
٦٩ - يس ٦١
٧٠ - الكهف ١٦
٧١ - الاسراء (١)
٧٢ - البقرة ١٨٣
٧٣ - التكاثر(١)
٧٤ - البقرة ١٣
٧٥ - يونس ٦٤